

تشبث الأزهر بسلطة الإفتاء يعجل بصدامه مع الحكومة بسبب الإخوان

إعادة كوادر متطرفة إلى المشهد الدعوي واحتكار الفتوى يهددان ما بقي من نفوذ للأزهر في مصر

دشن قرار الأزهر الأخير بتشكيل هيئة جديدة لوضع السياسات العامة للفتوى، وجمع شتات مؤسسات الإفتاء تحت مظلة هيئة كبار العلماء، فصلا جديدا من فصول تصعيده مع الحكومة المصرية وهو ما يجعل نفوذه عرضة للخطر حيث تسعى الحكومة إلى التقليل من استقلالية هذه المؤسسة الدينية بسبب تشبثها بعدم تجديد خطابها الديني ومراجعة الموروث وقرآته بطريقة تصعب استثماره من قبل المتشددين، وكذلك استقطاب شخصيات معروفة بانتماؤها الفكرية والسياسية إلى جماعة الإخوان المسلمين.



أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - تتحرك مؤسسة الأزهر في مصر بخطوات سريعة لترتيب أوراقها الداخلية قبيل موعد انعقاد جلسات مجلس النواب بتشكيله الجديد مطلع يناير المقبل، وسط شعور متصاعد بأن خطة الحكومة لتقليص صلاحياته الدينية لن تتوقف، في ظل تمسكه بأن يكون "دولة داخل الدولة"، من حيث النفوذ الديني والاجتماعي.

وعكس قرار المجلس الأعلى للأزهر، قبل أيام، بتشكيل هيئة جديدة لوضع السياسات العامة للفتوى، وجمع شتات مؤسسات الإفتاء تحت مظلة هيئة كبار العلماء، أن المؤسسة الدينية تدرك جيدا ما يدور في الكواليس، فهناك دوائر حكومية تتمسك بسحب البساط من تحت أقدام الأزهر في شؤون الفتوى، ما دفعه إلى محاولة احتكار المشهد مبكرا.



منير أديب
انتهاه أكبر مشكلات
صبرها من تخطي الأزهر
عن احتكار الفتوى

ومن غير المتوقع أن تصمت دوائر الحكم على احتواء الأزهر بالاستقلالية وعدم جواز الطعن في قراراته أو التدخل لإلغائها، لأنه لا يمكن أن تكون النتيجة إعادة كوادر إخوانية إلى صدارة المشهد الدعوي واحتكار شؤون الفتوى، في ظل تمسك الدولة بتفويض الخطاب الديني من التطرف، ومنع ربط الفتاوى بأراء تخدم المتشددين.

وكان شومان واجه الأزهر في غالبية معاركه مع وزارة الأوقاف، ويبدو أن تصعيده مرة أخرى يستهدف أن يتولى مهمة الإشتباك مع أي جهة تحاول التقليل من نفوذ وصلاحيات المؤسسة الدينية الأم.

إرادة التغيير

ربما لم يدرك أحمد الطيب أن إسناد مهام كبرى لمتشددين داخل الأزهر، والدخول في عناقيد السلطة التي تدخلت بشكل غير معلن وأبعدتهم عن المشهد، لن يبرأ بسهولة، وسوف تكون لهما تداعيات على استقلالية المؤسسة الدينية، ومهما كانت المحررات فالأزهر منح الحكومة الفرصة لمناقشة قوانين تمس من استقلاله مجددا.

ولأن المعركة مع البرلمان الجديد قد تكون قائمة لا محالة، فالشيخ الطيب لا يريد الظهور في الصورة بشكل مباشر، بل يبحث عن شخصية تقوم بدوره على الوجه الأكمل، متسلحا بالتعاطف المجتمعي مع الأزهر، دائما ما يسوق أي قرار يمس على أنه ضد الدين والصالح علمانيين ومخترين فكريا وثقافيا.

وتتسلح الحكومة بقانون تمس المصادقة عليه، بإقصاء كل موظف حكومي من منصبه إذا ثبت عليه الانتماء إلى جماعة الإخوان، مهما كان نفوذه، ودون حكم قضائي أو تحقيقات إدارية، أي أن هناك غطاء قانونيا تحتمي به الجهات الرسمية عندما تقرر أن تدخل المعركة والتفتية، لتقليص صلاحيات الأزهر وقصصه أجنحة التي يترافق عليها البعض من الإخوان.

وقال منير أديب الخبير والباحث في شؤون الإسلام السياسي، إن أزمة الحكومة مع المؤسسة الدينية، يمكن اختصارها في كون الأخيرة ليس لديها إرادة للتغيير، ولا القدرة على تقديم الإسلام الوسطي، وجزء كبير من الأزمات يكمن في فشل الأزهر في تقديم خطاب قادر على تفكيك أفكار التنظيمات المتطرفة، والتركيز فقط على تقوية نفوذه ودعم صلاحياته الدينية.

وأضاف لـ"العرب"، أن "انتهاه أكبر مشكلات الدولة المصرية مع الانحراف الفكري يبدأ من تخطي المؤسسة الدينية الأم عن تقديم نفسها حارسة للدين ومحتكرة للفتوى"، لأن ذلك "يسمح للاحتواء



فتح باب المواجهة مع الحكومة المصرية

استفسارات الصحف والمواقع الإخبارية، لكن هؤلاء لم يدركوا أن كل الأسماء التي سبق اختيارها تتمسك بالتراث وترفض تجديد الخطاب.

وأكد عطية لاشين أستاذ الفقه وعضو لجنة الفتوى الرئيسية بالأزهر، أن المؤسسة الدينية لا تبحث عن شيء سوى ضبط الفتاوى وعدم التضارب بينها، بعدما ضرب الإعلام بقائمة أسماء العلماء المنوط بهم إصدار الفتاوى عرض الحائط، واستعان بأخرين، وكأنه يريد أن يقول إنه حر في اختيار من يصدرون الأراء الدينية، لذلك جاع فكرة جمع شتات هيئات الإفتاء.

وأوضح لـ"العرب"، أن هناك أمورا تسير بمنطق البلطجة، والأزهر لن يتزلق إلى هذا المستوى، في إشارة منه إلى حرية بعض العلماء للتفريد خارج سرب المؤسسة الدينية، لكنه لفت إلى أن غياب التدقيق في الفتاوى تسبب في أزمات كثيرة للمجتمع، وهو ما يتم إصلاحه في الوقت الراهن بتوحيد الرأي والتدقيق في ما يصدر للناس.

ويعتقد البعض من المراقبين، أن الأزهر أكبر من أن يدخل معركة مع الحكومة بغرض تكريس احتكار الفتوى، باعتبارها قضية هامشية بالنسبة إليه، لكن ذلك يكون كلاما منطقيا في مجتمع لا يعرف عنه الهوس بالبراي الديني، ويبنى الناس حياتهم وتصرفاتهم وقراراتهم عليها، وهو المفهوم الذي زرعه السلفيون في أذهان العامة، وسارت على نهجهم باقي التيارات الإسلامية التي تحدد في التطرف.

وإذا كان قادة المؤسسة الدينية لا يبالون بارتباط قوة الأزهر بالفتوى لما لوجوا بالتصعيد واللجوء إلى القضاء والصدام مع الحكومة والبرلمان للترافع عن قانون نقل تبعية الإفتاء إلى مجلس الوزراء، والحقيقة المرة أن القوة الأكبر للأزهر مصدرها سيطرته على شؤون الفتاوى، كثرة ضخمة في مجتمع صار يقدس الرأي الديني، ويتحرك بيما ويسارا حسب مضمونها.

يريد الأزهر أن يصل في النهاية إلى مرحلة يكون فيها قبول الشارع لأي فعل أو قرار مرتبطا بصور فتوى أهربية، ويتم إقناع الناس بتجاهل الأراء المخالفة ولو صدرت عن دار الإفتاء نفسها، لكن بلوغ هذه المكانة يبدو صعبا، لأن دوائر صناعة القرار لن تسمح بأن تكون الكوادر الإخوانية داخله صاحبة الكلمة العليا والرأي المحسن من النقد والمراجعة، ويتم تقديم نفسها للشارع باعتبارها الأجدر بحمل راية الدفاع عن الإسلام بالتصدي للفتوى.

أزمة نفس الفئة من قادة الصف الأول، أنهم ينظرون إلى المساس بأي رجل قوي داخل الأزهر، على أنه مقدمة لفقدان السيطرة على الأمور، ووجودهم، ولو في ظل انتماءات فكرية متشددة تكن العداء للنظام الحاكم يضمن في حد ذاته عدم تفكك المؤسسة من الداخل لأن هؤلاء لهم مناصرون وعلى دراية بخبرة إدارة المعارك.

يمكن البناء على ذلك بأن هناك فجوة شاسعة بين الحكومة والأزهر في ما يخص إدارة الملف الديني عموما، وليس الفتوى فحسب، فالمؤسسة الدينية لديها حسابات خاصة ترتبط بإمكانية فعل أي شيء يمكن تخيله لضمان البقاء كقوة لها نفوذ مجتمعي ودعوي مهما حاولت دوائر وجهات داخل الدولة التقليل منها.

وقد نفذ صبر الحكومة من تراخي الأزهر عن تجديد الخطاب الديني وتفتيح المناهج من التطرف وتمسكه بالتراث القديم وعدم تطهير المؤسسة من المتشددين الذين يحتمون باسمه لإصدار فتاوى مثيرة للجدل تسببت مع الوقت في تعظيم التطرف وتكريس الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وعدم التناغم مع خطط الحكومة.

وبالتالي، لا الأزهر مقتنع برؤية الحكومة حول إدارة المشهد الديني، ولا الأخيرة مؤمنة بمبرراته في البقاء على حاله ككيان محظور الاقتراب منه أو المساس بصلاحياته، ما يمهّد الطريق لمعركة محتدمة ربما يحون عنونهاها تغيير الأمر الواقع، لأن الدولة ليس لديها الرفاهية للدخول في سجالات كلامية وصدامات متكررة.

ضبط الفتاوى

صحيح أن قرارات المجلس الأعلى للأزهر لم تواجه اعتراضات رسمية، وانكفت وسائل إعلام محسوبة على الحكومة بالهجوم عليها، لكن ذلك لا يعني أنها قررت رفع الراية أمام محاولات الهيمنة من جانب المؤسسة على الفتوى، لأن ذلك يؤدي إلى دخولها في تحد واضح مع رأس السلطة الذي لا يستهويبه احتكار جهة واحدة للرأي الديني، باعتبار ذلك يضرب الاجتهاد في مقتل.

يدفع بعض المحسوبين عن المؤسسة الدينية، بأن توحيد جهات الفتوى جاء كرد فعل على تراخي وسائل الإعلام في الالتزام بقائمة الأسماء التي اختارها الأزهر لتفتي الناس على الهواء وترد على

يتعامل قادة الصفوف الأولى بالأزهر بحساسية مفرطة مع التطرق إلى فكرة احتكار المشهد وتعظيم النفوذ، ولا يدركون أن لأصحاب هذه الأراء قناعاتهم، فإذا كانت الأغلبية تطالب بتوحيد جهات الفتوى لعدم التضارب بينها والحد من الفتاوى الشاذة، فإن ذلك لا يمكن أن يكون مبررا للاحتكار ومنع الاجتهاد وتكليف متشددين بالمهمة.



صبر الحكومة المصرية نفذ بعد تراخي الأزهر عن تجديد الخطاب الديني وتفتية المناهج من التطرف وتمسكه بالتراث القديم وعدم تطهير المؤسسة من المتشددين الذين يحتمون باسمه لإصدار فتاوى مثيرة للجدل



وبدا الأزهر يدرس الفتوى في مناهجه التعليمية ليكبر المتعلم وهو على دراية بالمخالف، وأخيرا جمع كل هيئات الإفتاء تحت مظلة هيئة كبار العلماء.

ورطة الصفوف الأولى

اللائق أن تشكل الهيئة الاستشارية للفتوى بالأزهر خلقت عضويتها من شوقي علام مفتي الديار المصرية، رغم أن الدار ما زالت تحت راية الأزهر وضمن جهاتها الدعوية، لكن يبدو أن هناك من صان بحسب المفتي على الحكومة وليس الأزهر.